الأمم المتحدة

A/59/PV.105

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **١٠٥**
الخميس، ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان ينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

جلسات الاستماع غير الرسمية للجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح جلسات الاستماع غير الرسمية للجمعية العامة لتبادل الرأي مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وستعقد جلسات الاستماع اليوم وغدا، ٢٣ و ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وفقا لقرارات الجمعية العامة ١٤٥/٥٩ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٩١/٥٩ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، و ٢٩٣/٥٩ المؤرخ ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. وستتألف جلسات الاستماع من هذه الجلسة العامة الافتتاحية، تعقبها أربعة اجتماعات غير رسمية تفاعلية متتابعة، بما في ذلك اختتام جلسات الاستماع. وبرنامج جلسات الاستماع معلن في يومية الأمم المتحدة.

وستستند مواضيع جلسات الاستماع إلى التقرير الشامل للأمين العام، الوارد في الوثيقة (A/59/2005)، والمجموعات المحددة في التقرير. كما ستتم مناقشة جميع المسائل المتعلقة بتمويل التنمية خلال الاجتماعات غير الرسمية التفاعلية.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشدد على أن هذه هي المرة الأولى التي تنظم فيها الجمعية العامة جلسات استماع كجلسات اليوم. لذلك فإنها فرصة ممتازة لإجراء حوار بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، التي تضطلع جميعها بدور رئيسي، كما أشار بحق تقرير كردوسو، لا سيما في التصدي للتحديات والتهديدات التي يواجهها العالم.

وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص العديدين الحاضرين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-39599 (A)
0539599

بيننا هذا الصباح. وأرحب كذلك بالجدية والتفاني والمسؤولية، وهو ما أظهره ممثلو تلك المنظمات ضمن فرقة العمل التي أنشأتها لمساعدتي في الإعداد لجلسات الاستماع هذه.

والوجود الطاغي للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في جلسات الاستماع هذه يدلل على اهتمامها الخاص بهذه العملية، حتى ولو – مثلما قد يظن المرء – جعل العدد الكبير من المشاركين عملية الانتقاء أكثر دقة بعض الشيء.

وعلى الرغم من الطابع غير الرسمي لجلسات الاستماع هذه، مثلما كانت الجمعية العامة ترغب فيه، شجعتُ الدول الأعضاء على المشاركة فيها بنشاط. وبالتالي، أشعر بالسرور لاستجابتها المؤاتية لذلك النداء ووجودها معنا.

وكما يدرك المشاركون، فان الغرض الرئيسي من جلسات الاستماع هذه هو تلقي إسهامات ممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بغية انعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. لهذا السبب ستعقد جلسات الاستماع على أساس تقرير الأمين العام المعنون ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع“ (A/59/2005).

ويحدوني بالتالي أمل وطيد أن تكون جلسات الاستماع هذه إطاراً لحوار مثمر. وعقب جلسات الاستماع، سأعد تقريراً ينشر بوصفه وثيقة رسمية للجمعية العامة. وأنا على اقتناع بأنه سيسهم إسهاماً كبيراً في مداولات الدول الأعضاء بغية انعقاد الجلسة العامة الرفيعة المستوى في أيلول/سبتمبر.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص هي مكونات ضرورية لكل دولة من دولنا. وما تفعله هذه المنظمات من عدة نواح يكمّل أنشطة الدول، وهي شريكة حقيقية معها. لذلك، فهي تشارك في التنمية الجماعية لمجتمعاتنا.

إننا بالتالي نتطلع إلى اقتراحاتها ضمن إطار جلسات الاستماع هذه، إزاء كيفية التصدي للمشاكل التي تواجهها البشرية كي يتسنى لنا رسم مستقبلنا المشترك. لهذا، آمل صادقاً أن يصبح الحوار الذي سيجري بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني في اليومين المقبلين ميزة منتظمة للجمعية العامة.

أعطي الكلمة الآن لنائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت.

نائبة الأمين العام (تكلمت بالانكليزية): صباح الخير للجميع. أرحب بكم ترحيباً حاراً في الأمم المتحدة. الأمين العام مسافر حالياً ولكنه يعتزم الانضمام إليكم غداً.

إن وجود هذا العدد الكبير جداً من ممثلي المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في قاعة الجمعية العامة يتصف بالأهمية لسببين. اسمحوا لي أن أبدأ بالسبب الأول.

العملية الجارية هذا العام ستكون حاسمة لمستقبل الأمم المتحدة. لقد قال الأمين العام قبل سنتين إن الأمم المتحدة تقف أمام منعطف. والأحداث التي وقعت مؤخراً اقتضت التشكيك في توافق الآراء حيال الرؤية المشتركة المعرب عنها في إعلان الألفية المعتمد في مؤتمر قمة الألفية الذي انعقد هنا في هذه القاعة عام ٢٠٠٠.

ومثلما ذكر الأمين العام، تواجه البشرية مجموعة تهديدات وتحديات لأمنها، من خطر انتشار أسلحة الدمار

الشامل والاتجار بالأسلحة الصغيرة إلى تفشي الأمراض المعدية والفقر – والفقر أكبر تهديد لأغلبية الناس على هذا الكوكب. ونحن لدينا الخيار: إما مؤازرة بعضنا في التصدي لتلك التحديات بشكل جماعي، وإما المخاطرة بحدوث المزيد من التوترات والفوضى وعدم المساواة.

في الأشهر العديدة الماضية، جرى التفكير ملياً في تلك المسائل. فتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) وتقرير مشروع الألفية اللذان تضمنا آراء وإسهامات العديدين منكم قدما تحليلاً مفيدا جداً عن تحديات عصرنا، فضلاً عن اقتراحات جريئة وعملية بشأن التصدي لها.

أما تقرير الأمين العام، ”في جو من الحرية أفسح“، فقد جمع جميع تلك الأفكار معاً، وأبرز بصورة خاصة الطابع الدولي للتحديات التي تواجهنا. وأوضح التقرير أن التنمية والأمن وحقوق الإنسان أمور ليست نهاية في حد ذاتها فحسب، وإنما تعزز أيضاً بعضها بعضاً ويعتمد بعضها على بعض. وفي عالمنا المترابط، لن تنعم أسرة البشر بالتنمية من دون الأمن، ولن تنعم بالأمن من دون التنمية، ولن تنعم بأي منهما من دون احترام حقوق الإنسان. والسنة الحالية توفر فرصة للتصدي لجميع تلك التحديات في وقت واحد.

إننا ندخل الآن أشد مرحلة حاسمة من عملية عام ٢٠٠٥ – المرحلة التي يتعين على الحكومات أن تقرر فيها المسار إلى الأمام. وقبل بضعة أسابيع، قدم رئيس الجمعية العامة مشروع وثيقة ختامية إلى مؤتمر القمة العالمي الذي سيعقد هنا في شهر أيلول/سبتمبر، وقد بدأت الدول الأعضاء للتو مفاوضات للتوصل إلى اتفاق حول تلك الوثيقة الختامية.

إن القضايا المطروحة تهم كل إنسان على الأرض. وإذا اتخذ مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر قرارات تعزز أمننا الجماعي، وإذا حققنا تقدما حقيقيا في كفاحنا ضد الفقر والمرض والأمية، وإذا وفر العالم الوسائل لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وإذا سلَّمت الحكومات بمركزية حقوق الإنسان وأصلحت الأمم المتحدة لكفالة اضطلاعها بالعمل الذي يتوجب عليها القيام به، حينئذ سيعود ذلك بالفائدة على جميع شعوب العالم.

وفي تلك العملية يجب أن تبقى أصواتكم مسموعة. وإن مساهماتكم في مناقشتنا وخبراتكم – المكتسبة غالبا من تجربة مباشرة في الميدان – تجلب معها منظورات المواطنين ومنظمات القواعد الشعبية وأعضاء المجتمع الدولي الحريصين.

ويقودني ذلك إلى السبب الثاني للأهمية الكبيرة التي يتسم بها حضور المجتمع المدني. إن هذه الجلسات تمثل خطوة هامة جديدة في طريقة تفاعل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني. ونحن لنا تاريخ طويل من العمل معا، ومساهماتكم اتخذت أشكالا عدة. ومعظم اجتماعات الأمم المتحدة الرئيسية تمثل مناسبات تلتقي فيها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص للمشاركة في أحداث تترافق مع تلك الاجتماعات مثل الموائد المستديرة وحلقات العمل. ونحن بالطبع شركاء في تنفيذ المشاريع الإنسانية والإنمائية في جميع أنحاء العالم.

إن جلسات الاستماع هذه تدفع بذلك التفاعل خطوة إلى الأمام. وبموجب مقرر للجمعية العامة، تم تخصيص وقت في عمليتها التداولية الرسمية للاستماع إلى وجهات نظر المجتمع المدني بطريقة منظمة. وحقيقة أن رئيس الجمعية العامة يرأس بنفسه جلسات الاستماع هذه تعد مؤشرا إلى الأهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذين اليومين.

ويحدوني الأمل أن تُستخدم تلك الطريقة مرة أخرى كجزء من مجمل الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للانفتاح على الأطراف الفاعلة من غير الدول والتفاعل معها بشكل أكبر. ويعلم العديد منكم أن تلك التوصية رفعها فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، الذي يرأسه السيد فرناندو إنريكيه كردوسو، رئيس البرازيل السابق. وفيما بعد، أوصى الأمين العام باتخاذ الخطوة الأولى في الإعداد لمؤتمر القمة. فلنأمل أن تسير الأمور مستقبلا على هذا النحو.

أخيرا، أود أن أشكر حكومات فنلندا وكندا والنرويج على إسهاماتها السخية في الصندوق الإئتماني الذي أنشئ لدعم مشاركة البلدان النامية وممثلي المجتمع المدني في جلسات الاستماع هذه.

وفوق كل شيء، أود أن أشكر كل واحد منكم على تعليقاتكم. وآمل أن تجعلوا دائما ذلك الالتزام محسوسا هنا في الأمم المتحدة وخارجها هناك في العالم. وأتمنى أن تكون دورة اليومين التي تعقدونها مثمرة جدا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكِّر بأنني، في رسالتي المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، التي وُزِّعت على جميع الدول الأعضاء، اقترحت أن نسمع أيضا في هذه الجلسة بيانا من ممثل للمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. واقترحتُ أيضا أن تكون السيدة رينات بلوم، رئيسة مؤتمر المنظمات غير الحكومية في العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة، ممثلة لهذه الفئات الثلاث للإدلاء ببيان في هذه الجلسة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في دعوة السيدة رينات بلوم، رئيسة مؤتمر المنظمات غير الحكومية في العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة، إلى الإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن لرئيسة مؤتمر المنظمات غير الحكومية في العلاقة التشاورية مع الأمم المتحدة، السيدة رينات بلوم.

السيدة بلوم (مؤتمر المنظمات غير الحكومية في العملية التشاورية مع الأمم المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أؤكد على أن هذا اليوم، بالرغم من كل المصاعب والمشاكل الفنية، يمثل لحظة تاريخية، حيث أن الجمعية العامة، منذ تأسيس الأمم المتحدة، تعقد لأول مرة جلسات استماع مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وتمثل جلسات الاستماع هذه خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة للأمم المتحدة نفسها ولنا جميعا في المجتمع المدني الذي هو، عموما، داعم دائم لمبادئ الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

إنني أحس بمشاعر جياشة، لأن مؤتمر المنظمات غير الحكومية ظل يعمل طوال ٥٧ سنة بصورة مكثفة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في محافل الأمم المتحدة.

وهذه اللحظة قد طال انتظارها من جانب المنظمات غير الحكومية التي ظلت تدعو طوال عقود من الزمن لتكون لها علاقة خاصة بالجمعية العامة، أعلى هيئة تداولية للمنظمة. وقد استمع إلى مناشدتنا الأمين العام نفسه الذي يوافق، في تقريره المعنون ''في جو من الحرية أفسح''، الذي تلا تقرير كاردوسو (A/58/819)، يوافق على أنه ''لا يمكن تحقيق أهداف الأمم المتحدة إلا بمشاركة كاملة من الحكومات والمجتمع المدني'' (A/59/2005، الفقرة ١٦٢) وأن الجمعية يمكنها، قبل الأحداث الرئيسية، أن تؤسس ممارسة عقد جلسات استماع تفاعلية بين الدول الأعضاء وممثلي المجتمع المدني الذين لديهم الخبرة اللازمة بشأن المسائل المدرجة في

جدول الأعمال. وتلك اللحظة قد حانت الآن، وإنني أرحب بكل الحكومات الموجودة هنا للتفاعل معنا.

والقمة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر، ستشكل حقا حدثا رئيسيا وستُعقد في نفس هذه القاعة. وسيشغل المقاعد زعماء العالم، الذين لديهم القدرة على اتخاذ قرارات لا تؤثر على مستقبل الأمم المتحدة فحسب، بل على تحديد نوع العالم الذي سيعيش فيه أطفالنا. وقد آن الأوان لنا جميعا لنعبر عما نؤمن به، ولأصوات شعوب العالم – ولا سيما المرأة والشباب والمسنين والسكان الأصليين – أن تُسمع. إن خلفياتنا وتقاليدنا ومصالحنا متنوعة جدا، ولكننا نتشاطر إيمانا عميقا بأن الأمم المتحدة أساسية وأن فعاليتها تتوقف على جعل الاعتماد المتبادل في مجالات التنمية والأمن وحقوق الإنسان حقيقة عملية، في جميع برامجها.

إن هذا اليوم، في الواقع، يمثل لحظة حاسمة في التاريخ، ولكنه يبني على تاريخ طويل من التفاعل المتنامي بين الحكومات والمجتمع المدني. وقد منح مؤسسو الأمم المتحدة أنفسهم للمنظمات غير الحكومية، في المادة ٧١ من الميثاق، علاقة تشاورية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعندما نحتفل ، في ٢٦ حزيران/يونيه، بالذكرى الستين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة، سنبرز تطور العلاقات الدولية وظهور مجتمع مدني عالمي، يستجمع الآن قواه للعمل، أكثر من أي وقت مضى، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والحملة والدعوة العالمية للعمل على مكافحة الفقر.

ولذلك فإن من الضروري أن تستمع الدول الأعضاء إلى تلك الأصوات، ونحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، ولنائبة الأمين العام على قيادتكم في سبيل تحقيق ذلك. غير أن جلسات أيلول/سبتمبر للجمعية العامة أصبحت قريبة جدا، وجلسات الاستماع هذه تشكل واحدة من آخر الفرص لأخذ مساهمتنا في الاعتبار.

وقد جاء ممثلو المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مستعدين لعرض أفكارهم وتوصياتهم، وهي غالبا ما تكون مبنية على أساس التجربة المباشرة بشأن المسائل التي سيعالجونها فيما يتعلق بالفقر والتنمية وحقوق الإنسان والسلام والأمن وضرورة تشكيل نظام أكثر ديمقراطية للحكم العالمي بإصلاح الأمم المتحدة وتعزيزها. وخبرة المجتمع المدني هذه وكفاءته فيما يتعلق بقضايا العالم الحقيقية هي بالتأكيد ما حدا بفريق كاردوسو المعني بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى الدعوة إلى مزيد من إدراج آراء المجتمع المدني في جميع مناقشات الأمم المتحدة المتعلقة بالسياسات العامة. فمساهمة المجتمع المدني تعزز مساهمة الحكومة.

ولذلك فإننا نأمل، في سنة ٢٠٠٥، في ألا تُسمع أصواتنا فحسب، بل أن يُستمع لها، حتى يكون لنا أثر جوهري على الوثيقة التي ستقدم إلى قمة أيلول/سبتمبر . ومشروع الوثيقة لدينا، ولذلك نستطيع تقييم المدى الذي تُقدِّر به الدول الأعضاء إسهاماتنا في المفاوضات. وسنظل مراقبين على نحو وثيق جدا لنرى المدى الذي تُعكس به توصياتنا في الوثيقة الختامية.

وأود أيضا أن أعرب عن أملنا في ألا تشكل جلسات الاستماع حدثا معزولا، بل أن تساعدنا على الانتقال من سابقة تاريخية إلى طريقة أكثر طابعا رسميا ومؤسسية لتفاعل المجتمع المدني مع عمل الجمعية العامة. ونرى أن جلسات الاستماع بداية جيدة جدا؛ وهي يمكن أن تُكرّر في بداية كل دورة للجمعية العامة.

أخيرا، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على إنشاء فرقة عمل للمجتمع المدني لمساعدتكم على الإعداد لجلسات الاستماع وأن أشكر أعضاء فرقة العمل على

الكمية الهائلة من العمل الذي قاموا به في فترة زمنية قصيرة جدا.

لقد وصلنا إلى مرحلة من الزمن لم تعد فيها الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مجرد خيار – ربما لعبارة أخرى مشهورة جدا – ولكن ضرورة حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا ندخل عصرا جديدا يتعين فيه على الحكومات والمجتمع المدني العمل معا لإحالة الحروب والفقر وانتهاكات حقوق الإنسان إلى مزبلة التاريخ. وتلك هي الألفية الجديدة التي يحتاجها العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ستعقد جلسات الاستماع التفاعلية بشأن حرية العيش في كرامة في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي مباشرة بعد رفع هذه الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.